جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
كلية الشريعة والاقتصاد
مخبر الدراسات القانونية والفقهية المقارنة
الملتقى الوطني حول
الحق في الماء والتعايش السلمي العالمي
في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات الدولية والوطنية
حضوريا/عن بعد
يومي 21-22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 13-14 أكتوبر 2025م

قيم ترشيد استهلاك الماء
-دراسة مقاصدية في ضوء التحديات البيئية الراهنة-

Values of rationalising water consumption
– A purposive study in light of current environmental challenges

د صورية عائشة باية بن حسين
أستاذ محاضر –أ-
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص:

يعد الماء أساس الحياة ومظهرا من مظاهر رحمة الله بالخلق، مما يجعل الحفاظ عليه وترشيد استعماله واجباً شرعياً ومسؤولية إنسانية. فقد حثّت الشريعة الإسلامية على الاقتصاد في استخدامه، ونهت عن الإسراف ولو في حالات الوفرة، تأكيداً لقيمة الاعتدال. ومع تصاعد الأزمات البيئية وشح الموارد المائية، تبرز الحاجة إلى تفعيل القيم المقاصدية التي تربط بين حفظ الماء وتحقيق مقاصد الشريعة الكبرى، كحفظ النفس والنسل والبيئة، بما يسهم في بناء وعي بيئي رشيد ومستدام، وقدانتهى البحث إلى أن: المقاربة المقاصدية تقدم إطارا متكاملا لترشيد الموارد، فهي لا تكتفي بوضع الأحكام الفقهية، بل تنفذ إلى روحها وغايتها في تحقيق المصلحة ودفع المفسدة عن الإنسان والكون.

الكلمات المفتاحية: القيم – الماء – استهلاك – مقاصد – تحديات.

ABSTRACT

Water is the basis of life and a manifestation of God's mercy upon His creation, making its conservation and rational use a religious duty and a human responsibility. Islamic law urges moderation in its use and prohibits wastefulness, even in times of abundance, emphasising the value of moderation.

With the escalation of environmental crises and the scarcity of water resources, there is a pressing need to activate the purposeful values that link water conservation to the achievement of the greater objectives of Sharia, such as the preservation of life, offspring and the environment, thereby contributing to the development of a rational and sustainable environmental awareness. The research concluded that the teleological approach provides an integrated framework for rationalising resources, as it does not merely lay down jurisprudential rulings, but also implements their spirit and purpose in achieving benefit and warding off harm from humans and the universe.

Keywords: Values – Water – Consumption – Objectives – Challenges.

المقدمة

يعد الماء أحد أبرز النعم الإلهية التي امتن الله بها على الإنسان والكون، فهو ليس مجرد عنصر طبيعي، بل هو قاعدة الوجود ومحور الحياة، وبه تقام مصالح المخلوقات جميعا. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة الوجودية في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، وهي آية جامعة تبرز مركزية هذا العنصر في البناء الكوني والإنساني، وتدل دلالة واضحة على أن الحياة لا تستقيم إلا به. ومن هذا المنطلق، يصبح التعامل مع الماء من منظور شرعي وقيمي مسألة تتجاوز البعد المادي إلى أبعاد حضارية وأخلاقية، إذ إن الحفاظ على هذا المورد وترشيد استهلاكه يدخل ضمن مقاصد الشريعة في تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم.

وإذا كان الماء نعمة ربانية شاملة، فإن صيانته تعد مسؤولية شرعية أصيلة وأمانة إنسانية مشتركة، لأن التفريط فيه أو استعماله بغير وجه حق يهدد استمرارية الحياة ويعرض الأجيال القادمة لحرمان بيئي خطير. وقد جاءت السنة النبوية لتؤكد هذا البعد الأخلاقي، حيث وردت أحاديث كثيرة تنهى عن الإسراف في الماء ولو كان متوافرا، كما في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسراف في الوضوء، وهذا يدل على أن الترشيد قيمة مقاصدية وليست مجرد توجيه سلوكي؛ فهي تعبير عن وعي حضاري ينسجم مع فلسفة الشريعة في التعامل مع الموارد..

ومع تسارع التحولات البيئية المعاصرة، أصبح الحديث عن الماء لا ينفصل عن النقاش العالمي حول التغير المناخي وشح الموارد وتفاقم الاستهلاك البشري. فقد أضحت أزمة الماء اليوم من أكبر التحديات التي تواجه العالم، سواء بسبب التلوث، أو سوء التسيير، أو النمو السكاني المتزايد، أو التغيرات المناخية التي تؤثر في توزيع الموارد المائية.

وفي هذا السياق المضطرب، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة التراث الشرعي في ضوء المقاصد، لإبراز الكيفية التي يمكن أن تسهم بها المنظومة القيمية الإسلامية في معالجة هذه الإشكالات

وتبدو المقاصد الشرعية – بما تتضمنه من حفظ النفس، والنسل، والبيئة، والمال – إطاراً قادراً على تقديم رؤية راشدة لترشيد استهلاك الماء، لأنها تجمع بين النصوص القطعية والواقع العملي، وتستحضر مبدأ التوازن الذي يقوم عليه التشريع الإسلامي. كما أن القيم المقاصدية توفر منهجاً مرناً يمكّن من فهم مسؤولية الإنسان في حماية هذا المورد، عبر الابتعاد عن الإسراف والتبذير، والعمل على ترسيخ ثقافة الوعي البيئي التي تُعد ضرورة حضارية في زمن تتزايد فيه التحديات المائية

إشكالية البحث

كيف يمكن للقيم المقاصدية أن تؤسس لثقافة ترشيد استهلاك الماء، وما مدى قدرتها على تقديم حلول عملية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة المرتبطة بندرة المياه وتدهور البيئة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمت البحث إلى محورين وخاتمة بها نتائج البحث.

ثانيا :أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من طبيعة الإشكال الذي يعالجه، إذ يتناول واحدة من أبرز القضايا البيئية التي تشغل العالم المعاصر، وهي قضية ترشيد استهلاك الماء، وذلك من منظور مقاصدي يجمع بين المرجعية الشرعية ومتطلبات الواقع. وتتجلى أهمية الدراسة في عدة جوانب، أبرزها:

1. يبرز البحث الأسس الشرعية التي قامت عليها قيمة الترشيد، ويظهر كيف شكّلت مقاصد الشريعة إطارا موجها للسلوك الإنساني في التعامل مع الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الماء. وهذا يسهم في إثراء الدراسات المقاصدية وإبراز دورها في معالجة قضايا البيئة المستجدة.
2. في ظل ما يشهده العالم من تفاقم أزمة المياه على المستويين العالمي والعربي، تأتي هذه الدراسة لتربط بين النصوص الشرعية والواقع البيئي، وتقدم رؤية متوازنة تساعد على فهم أسباب الأزمة وسبل مواجهتها ضمن منظور إسلامي معاصر.
3. يساعد البحث في ترسيخ ثقافة الوعي البيئي داخل المجتمع، من خلال توضيح أن ترشيد استهلاك الماء ليس مجرد سلوك اقتصادي أو إداري، بل هو قيمة دينية وأخلاقية تتعلق بعمارة الأرض وحفظ حياة الأجيال القادمة.
4. يسهم البحث في بناء إطار معرفي يمكن الاستفادة منه في صياغة سياسات وبرامج تربوية وإعلامية تُعنى بالموارد المائية، مسترشدة بالقيم المقاصدية التي تؤسس لمنهج الاعتدال والتوازن في الاستهلاك.
5. يعرض البحث تصورا إسلاميا متكاملا للعلاقة بين الإنسان والبيئة، ويقدّم بدائل عملية يمكن أن تسهم في الحد من الإسراف المائي، بما يعزز حضور الفكر الإسلامي في النقاشات البيئية المعاصرة.

ثالثا: منهج البحث

اعتمد هذا البحث على مناهج متعددة تتكامل فيما بينها من أجل معالجة موضوع ترشيد استهلاك الماء في ضوء مقاصد الشريعة، وذلك على النحو الآتي:

–المنهج التحليلي النصي

تم اعتماد هذا المنهج في تحليل النصوص القرآنية والحديثية ذات الصلة بموضوع الماء، من أجل استنباط الدلالات الشرعية المؤسِّسة لقيمة الترشيد، وبيان كيفية توجيه النصوص للسلوك الإنساني في التعامل مع الموارد الطبيعية.

-المنهج الوصفي التحليلي

استخدم هذا المنهج في عرض واقع أزمة المياه عالميا عربيا، لفهم الأسباب وتفسير مظاهر الاستهلاك المفرط للمياه، وربطها بالمعايير الشرعية .

رابعا : خطة البحث

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وخاتمة يتخللهما محورين :

المحور الأول: التأصيل المقاصدي لقيمة ترشيد استهلاك الماء

1 -المدلول اللغوي والاصطلاحي لمفاهيم البحث

2- الماء من منظور الشريعة الإسلامية

3- حفظ الماء في ضوء مقاصد الشريعة

المحور الثاني: تحديات ترشيد استهلاك الماء في السياق البيئي المعاصر

1-مظاهر أزمة المياه عالمياً وعربياً

2 -القيم المقاصدية في مواجهة التحديات البيئية

3-آليات ترشيد استهلاك المياه

المحور الأول: التأصيل المقاصدي لقيمة ترشيد استهلاك الماء

ترتبط قيمة ترشيد استهلاك الماء ارتباطًا وثيقًا بمقاصد الشريعة التي جعلت حفظ الضروريات ورعاية مصالح الإنسان في مقدمة أهدافها. ويشكّل الماء موردًا أساسيا تقوم عليه حياة الأفراد والمجتمعات، مما يجعل حسن تدبيره واجبًا شرعيًا وأخلاقيًا. ومن هذا المنطلق، يبرز التأصيل المقاصدي لهذه القيمة باعتباره مدخلًا لفهم خلفياتها وضوابطها في ضوء الهدي القرآني والسنة النبوية.

1 -المدلول اللغوي والاصطلاحي لمفاهيم البحث

لقد حظي مفهوم القيم باهتمام واسع في الدراسات الشرعية، والنفسية، والتربوية المعاصرة، حتى غدا موضوع تعليمها وتعلمها وتعزيزها داخل المجتمع محورا لكتابات الباحثين واهتمامات المثقفين. وبناء على ذلك، يقتضي السير في هذه الدراسة تحديد المفاهيم الرئيسة التي تقوم عليها خطة البحث، حتى يكون تناول الموضوع قائما على وضوح دلالي ينسجم مع طبيعة البحث ويضبط مساره المعرفي.

1-1 تعريف القيمة لغة، واصطلاحاً،

عرف ابن منظور القيم لغة بقوله: " القيم جمع قيمة، وهي من كلمة قوم، أي أصله الواو لأنه من يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، أو ثمنه الذي يعادله[1]."

[1] ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، ج7ص 547.

أما القيم فيالاصطلاح فهي: " هي مجموعة من الأهداف والمثل العليا التي توجه الانسان سواء في علاقته بالعالم المادي أو الاجتماعي أو السماوي.[1]" أو هي: " الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حية المجتمع الانساني.[2]"

فالقيم إذن هي جملة من المعتقدات والمشاعر والسلوكيات التي تنبع إما من مصدر رباني أو من اجتهاد بشري، وتمثل معيارا تقاس به الأشياء قبولا أو رفضا، حسنا أو قبحا، فيحكم على القيمة بكونها إيجابية أو سلبية. وباختلاف مصادر القيم تتباين المجتمعات في الموقف من سلوك معين بين القبول والرفض. كما أن القيم تترجم إلى سلوك واع في حياة الفرد والمجتمع، وتنعكس آثارها في مختلف مجالات الحياة السياسية، والأخلاقية، والاقتصادية وغيرها. أما بالنسبة للمسلم، فإن القيم تأخذ بعدا أعمق، إذ تمثل تكاليف شرعية تدخل ضمن الأحكام التكليفية الخمسة، لتربط سلوكه بالغاية التي خلق من أجلها والمصير الذي سينتهي إليه[3].

1-2-تعريف الترشيد لغة واصطلاحا:

الترشيد لغة: من الفعل الثلاثي (رشد) والذي يدل في أصل استعماله على: "اسْتقامة الطريق [4]" ثم استخدم في معنى: "اقتصد في الشيء، ولم يسرف فيه"[5].

يراد بترشيد استهلاك المياه: استخدام الكميات المستعملة من المياه – في العبادة أو السقي أو التنظيف أو غير ذلك– على الوجه الذي يحقق الغاية منه دون إهدار أي كمية من الماء ولو كانت قليلة.

ويهدف ترشيد استهلاك المياه إلى تحقيق غايات منها:

أ- .المحافظة على صحة الفرد: ذلك لأن الزيادة في استعمال أي أمر فيه مضرة كما في النقص فيه، ولذلك يكون الترشيد هو الاعتدال في ذلك، قال تعالى: **(لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)** (المائدة، 87)، ويأتي توجيه النبي ρ بهذا المعنى "ثلث لشرابه[6] "

ب-حماية الأموال من العبث وسوء الاستغلال: فالماء من أثمن الأموال على وجه الأرض، فينبغي أن يستعمل فيما ينفع ولا تهدر أي كمية منه لأن الشريعة الإسلامية جاءت بالأمر بالمحافظة على المال، قال ρ": " وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال[7]" وليس العبث بالاستعمال مقتصرا على الكمية المهدرة بل يتعداه إلى الأموال التي ستتفق لتأمين الكمية البديلة من الماء لأغراض استعماله المختلفة.

1-3 تعريف الاستهلاك لغة واصطلاحا:

---

[1] محمد الهادي عفيفي، أصول التربية الإسلامية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1970م، ص 379.

[2] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، بيروت: عالم الكتب، 2008م، ج3ص 1878.

[3] محمد أحمد يعقوب رشيد، قيم ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد43، الملحق4، 2016م، ص1645.

[4] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، 1979، ج2ص 398.

[5] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2ص 894

[6] الترمذي، سنن الترمذي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ج4ص 590.

[7] البخاري، الجامع الصحيح، ط1، بيروت، دار طوق النجاة، ج5ص 67

الاستهلاك لغة: استخدم الفعل هلك في اللغة في الدلالة على تلف الأشياء المادية، قال ابن فارس "(هلك): يدل على كسر وسقوط[1]" ومن الأشياء المستهلكة الجهد والمال والطعام واللباس وغيرها، و(استهلك) في كذا: " جهد نفسه فيه والمال ونحوه أنفقه أو أهلكه، ويقال: استهلك ما عنده من طعام أَو متاع [2]" واستهلك الشيء: " أي أهلكه (وهلك على يده) إذا استهلكه [3]".

أما الاستهلاك اصطلاحا: فيعرف بأنه: " استخدام سلعة أو خدمة في تحقيق منفعة بصورة مباشرة بدون استعمالها في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى [4]".

2- الماء من منظور الشريعة الإسلامية

إن النظر الشرعي إلى الماء يكشف عن كونه نعمة كبرى وهبة ربانية مشتركة بين البشر، وقد دل على ذلك القرآن الكريم في مواضع عديدة، منها قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾(الأنبياء: 30). كما أن السنة النبوية شددت على ضرورة احترام هذه النعمة وعدم التفريط فيها، حتى في حالة الطهارة التي هي عبادة، حيث قال النبي ρ: "لا تسرف ولو كنت على نهر جار[5]". وهذا ما يجعل الماء حقا مشاعا لكل الناس، لا يجوز لأحد أن يحتكره أو يسيء استعماله.

2-1 إقرار مبدأ الشراكة في الماء

أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ الشراكة في الماء باعتباره موردا مشتركا لا يجوز الاستئثار به أو احتكاره، لما له من صلة وثيقة بحفظ النفس والنسل والبيئة. ويترتب على هذا المبدأ منع كل صور الاحتكار أو التضييق في الانتفاع بالماء، وإلزام الأفراد والدول بضبط توزيعه على أساس العدل والتكافل. كما أنه يشكل قاعدة مقاصدية تسعى إلى صيانة حق الحياة، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وضمان الاستدامة البيئية. ومن ثم فإن الشراكة في الماء ليست مجرد حكم فقهي جزئي، بل هي رؤية متكاملة تعكس مقصد الشريعة في تحقيق العدالة المائية ومنع الظلم في التوزيع أو الاستعمال.والأدلة الآتية تثبت هذا المبدأ:

أ- قال ρ: "المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلا والماء والنار [6]" وجه الاستدلال به: أن الشركة تفيد الملك والناس بنص الحديث شركاء في المال غير المحرز فثبت حقهم في تملكه ولا يجوز لأحد أن يستأثر به دون غيره.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج6ص 62

[2]- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة: دار الدعوة، ج2، ص 991،

[3]-الخوارزمي، المغرب في ترتيب المعرب، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: 505

[4]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 3، ص 2359.

[5]- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ج1ص 147.

[6]- أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ج3ص 278، .

ب–قال صلى الله عليه وسلم: "من منع فضل مائه أو فضل كلئه منعه الله فضله يوم القيامة[1] "، وجه الاستدلال: لما كان ملك الإنسان للماء شركة مع غيره فهو لا يملك إلا حاجته وما زاد فهو على أصل الشركة فإذا منعه فهو مرتكب للحرام لأنه منع غيره من حقه.

2– 2إقرار مبدأ تحريم الإسراف في الماء

تؤكد الشريعة الإسلامية منذ بداياتها على ضرورة ترشيد استهلاك الماء، حيث أرست مبادئ حسن الاستعمال باعتماد القدر الكافي والنافع، سواء بتحديد العدد أو بتقدير الكمية كالمدّ والصاع، وإذ يتجاوز استعمال الماء مجال الطهارات إلى مجالات متعددة من حياة الإنسان، فقد وضعت الشريعة ضابطا عاما يحكم هذه التصرفات، يتمثل في مبدأ الاعتدال والبعد عن الإسراف.

وتتأسس قيمة ترشيد استهلاك الماء في ضوء القاعدة الشرعية الجامعة "لا إسراف ولا تقتير"، وهي قاعدة لا تقتصر على التحذير من التبذير، بل تتسع لتشمل إرساء التوازن بين الحاجة الإنسانية ومقدار الاستهلاك المشروع. ذلك أن الوسائل في التصور الأصولي إنما شرعت لتحقيق المقاصد، والماء وسيلة أساسية لحفظ النفس وتحقيق الطهارة، فإذا جاوز الإنسان في استعماله حدود الاعتدال، تحول من عنصر نافع إلى عامل هدر وإفساد. ومن ثم فإن القواعد الأصولية تلتقي مع التوجيهات الأخلاقية لتؤكد مبدأ الاقتصاد والاعتدال في استعمال الماء، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات ودفع المفاسد [2].الذي دلت عليه النصوص والقواعد الآتية:

أ– قال تعالى: **(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)** (الأعراف: 31). وجه الاستدلال بهذه الآية: إن الإسراف المنهي عنه مطلقا يشمل الإسراف في الماء وغيره، والنهي يقتضي التحريم فدل على أن الإسراف في الماء محرم.

ب–قوله تعالى: **(وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ)** (الإسراء: الآيتان 26–27).

وجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله عز وجل نهى عن التبذير نهيا عاما فيدخل في ذلك التبذير في استعمال الماء فيكون منهيا عنه والنهي يقتضي التحريم فيكون الإسراف في الماء محرما.

ج– قال ρ: كلوا واشربوا في غير إسراف ولا مخيلة [3]" وجه الاستدلال بهذا الحديث: اشترط الرسول عليه السلام في إباحة الأكل والشرب أن يكون ذلك من غير اسراف وهو المطلوب.

3– حفظ الماء في ضوء مقاصد الشريعة:

يرتبط حفظ الماء ارتباطا وثيقا بالضرورات الكلية التي جاءت الشريعة الإسلامية برعايتها وصيانتها، إذ يعد الماء أساسا من أسس الحياة وعمادا لا غنى عنه في بقاء الإنسان واستمرار الكون. ومن هذا المنطلق، يتبوأ الماء

---

[1] أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، ج11 ص 255

[2] عبد الحميد المجالي، مبادئ ترشيد استهلاك المياه في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج32، ع2، 2005م، ص 284.

[3] النسائي، سنن النسائي، ج5ص 79.

منزلة الضروري في حفظ النفس، ذلك أن حياة الإنسان وقوام بدنه لا يتحققان إلا به، إذ هو أساس الغذاء والشراب، وركيزة للأنشطة الحيوية التي تضمن استمرار وجوده وحياته اليومية. ومن هنا، اعتبرت الشريعة أي تفريط في الماء أو إسراف فيه تهديدا مباشرا للنفس البشرية التي أمرت بحفظها.

كما يرتبط الماء بحفظ الدين من جهة أنه شرط لازم لأداء الصلاة، فهو الوسيلة إلى الطهارات الواجبة كالغسل والوضوء، مما يجعله داخلا في رتبة الحاجيات التي تتوقف عليها صحة العبادات وإقامتها. إضافة إلى ذلك، فإن النظافة التي يحققها الماء تدخل ضمن دائرة التحسينيات التي تكمّل مقاصد الشرع وتظهر جمال الشريعة في عنايتها بالجانب الصحي والجمالي في حياة المسلم.

ومن جهة أخرى، يتصل حفظ الماء بحفظ النسل، إذ إن الموارد الطبيعية ومنها المياه تمثل أمانة للأجيال المتعاقبة، فلا يجوز التفريط فيها أو استنزافها بما يهدد حقوق من سيأتي بعدنا. وهذا البعد الاستشرافي يعكس نظرة الشريعة إلى العدالة بين الأجيال، ويؤكد أن صيانة الماء ليست مجرد مسألة آنية، بل هي التزام أخلاقي ومقاصدي ممتد في الزمن.

كذلك يدخل الماء في إطار حفظ البيئة، حيث إن أي اختلال في التوازن المائي يؤدي بالضرورة إلى تهديد الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي الذي يشكل ركيزة لعمارة الأرض واستمرار الحياة عليها. ومن هذا المنظور، فإن المحافظة على الماء تتجاوز بعد المنفعة الفردية لتأخذ بعدا كونيا مرتبطا بتحقيق مقصد "عمارة الأرض" الذي نصت عليه الشريعة، والذي يقوم على مبدأ الاستخلاف المسؤول.

وعليه، فإن الماء يجمع في دائرته المقاصدية بين حفظ النفس والدين والنسل والبيئة، ليؤكد أن الشريعة الإسلامية قد نظرت إليه نظرة شمولية، لا باعتباره موردا طبيعيا فحسب، وإنما باعتباره قيمة وجودية ومقصدا شرعيا يتعين على الأمة رعايته وصيانته، ضمن دائرة الضروريات والحاجيات والتحسينيات التي تحفظ مصالح الإنسان وتديم استقرار الكون [1].

المحور الثاني: تحديات ترشيد استهلاك الماء في السياق البيئي المعاصر

في السياق البيئي المعاصر، يواجه ترشيد استهلاك الماء تحديات متشابكة تتعلق بتغير المناخ، وتزايد الطلب على الموارد، وضعف البنية التحتية المائية. وتفاقم هذه العوامل الضغط على الموارد المحدودة، مما يجعل اعتماد سياسات رشيدة وإدراك المجتمع لخطورة الوضع أمرا ملحا.

1-مظاهر أزمة المياه عالميا وعربيا

لقد أصبحت أزمة المياه من أخطر القضايا البيئية التي تواجه العالم اليوم، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن أكثر من ثلث سكان المعمورة مهددون بندرة المياه العذبة. ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل المتداخلة، أبرزها التغيرات المناخية التي أثرت في دورات الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وتزايد موجات الجفاف في عدة مناطق من

[1]-محمد أحمد القياتي، مقصد حفظ الماء في الشريعة الإسلامية، **مجلة جامعة الزيتونة، العدد 20، سنة 2016م.** ومحمود بندر علي. الرؤية الفقهية للحفاظ على مصادر المياه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. ص 100

العالم. أمّا في العالم العربي على وجه الخصوص، فتتفاقم الأزمة بفعل العوامل الطبيعية المرتبطة بشح التساقط وضعف الموارد السطحية، فضلا عن التلوث الصناعي والزراعي الذي أفسد الكثير من الموارد السطحية والجوفية، وأدى إلى تدهور نوعية المياه المتاحة. وإلى جانب ذلك، يشكل الاستنزاف المفرط للمياه في الزراعة التقليدية أحد أبرز أسباب تعميق الفجوة المائية، مما يجعل المنطقة من أكثر مناطق العالم هشاشةً في هذا المجال

1-1 ندرة المياه

تعد ندرة المياه من أبرز التحديات العالمية التي تواجه البشرية اليوم، إذ تشير التقارير الدولية إلى أنّ أكثر من ثلث سكان العالم يعيشون في مناطق تعاني من شح مائي مزمن. ويعود السبب إلى النمو السكاني المتسارع، والتوسع الحضري غير المنظم، والتغيرات المناخية التي قلصت معدلات الأمطار وأثرت على المخزون المائي الجوفي والسطحي. وفي العالم العربي تتفاقم الأزمة بسبب وقوع معظم البلدان في مناطق جافة أو شبه جافة، مما يجعلها ضمن أكثر الأقاليم تعرضا للندرة المائية، فضلا عن محدودية الموارد المتجددة وضعف البنية التحتية المائية، وهو ما يضع المنطقة أمام تحديات متزايدة في إدارة هذا المورد الحيوي. ويترتب على هذه الظروف ضرورة اعتماد سياسات مدروسة لإدارة المياه، مع تعزيز الوعي المجتمعي حول ترشيد الاستهلاك واستخدام التقنيات الحديثة للحفاظ على الموارد المائية [1].

1-2تلوث المياه

يشكل تلوث المياه أحد المظاهر المقلقة للأزمة المائية عالميا، حيث تتعرض الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية لمصادر متعددة من الملوثات، أبرزها مخلفات المصانع، والمبيدات الزراعية، والصرف الصحي غير المعالج. ويؤدي هذا التلوث إلى تدهور نوعية المياه، ويجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري أو الزراعي، مسببا مشكلات صحية خطيرة وأوبئة متكررة، فضلا عن تأثيره السلبي على التنوع البيولوجي للمياه والحياة المائية. وفي العالم العربي، يبرز تلوث المياه كنتيجة لضعف البنية التحتية في معالجة المياه المستعملة، إلى جانب النمو الصناعي والزراعي العشوائي، وما يترتب على ذلك من تراكم للملوثات في المجاري المائية، مما يزيد من صعوبة إدارة الموارد المائية بشكل مستدام ويستدعي تضافر الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني للتصدي لهذه الظاهرة. كما أن تلوث المياه يسهم في انخفاض كفاءة استخدام الموارد المائية، ويضاعف تكاليف التنمية الزراعية والصناعية، ويؤثر سلبا على الأمن الغذائي والصحي للسكان [2].

1-3 استنزاف الموارد المائية

[1]-أسامة إفراح، سيناريوهات ندرة المياه في العالم وتداعياتها على السياسة المائية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد2، العدد1، السنة 2014م، ص10.

[2] ديليمي عبد الحميد، قراوي حمزة، تلوث الماء وانعكاساته على صحة الانسان، مجلة الباحث الجامعي، المجلد12، العدد1، السنة 2016، ص 153-154.

تمثل الاستنزاف في الاستغلال المفرط لمصادر المياه، بحيث يسحب منها أكثر مما يعاد تجديده طبيعيا عبر دورة المياه. وعلى المستوى العالمي، يتجلى ذلك في الإفراط في ضخ المياه الجوفية واستخدامها في الزراعة والصناعة بمعدلات تفوق طاقة المخزون، مما يؤدي إلى جفاف الآبار وتملّح التربة وتدهور الأراضي الزراعية. أما في العالم العربي، فإن الاستنزاف يتضاعف نتيجة السياسات الزراعية غير المستدامة والاعتماد المفرط على الري بالغمر، فضلا عن قلة الوعي بترشيد الاستهلاك وضعف خطط إدارة المياه بشكل متكامل. وهذا الاستنزاف يهدد الأمن الغذائي والمائي على حد سواء، ويستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتطوير التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة، إلى جانب ترسيخ ثقافة الحفاظ على الموارد المائية بين الأفراد والمؤسسات [1].

2- القيم المقاصدية في مواجهة التحديات البيئية

وأمام هذه التحديات تبرز الحاجة إلى استدعاء القيم المقاصدية في التعامل مع الموارد المائية. فالعدل يقتضي التوزيع المنصف لهذه الثروة الطبيعية بما يرفع الحرج عن المجتمعات الفقيرة ويحقق التكافؤ بين الحاجات، ويحد من الاحتكار أو الاستغلال الجائر للمياه. والمسؤولية هي جوهر الأمانة التي حملها الإنسان في الأرض، مما يجعله ملزماً بعدم التفريط في خيراتها، والسعي إلى المحافظة عليها للأجيال القادمة. أما التعاون فهو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات المشتركة، إذ لا يمكن لدولة أو مجتمع أن يعالج أزمة المياه بمفرده، وإنما في إطار الشراكة الدولية والإقليمية القائمة على مبدأ "تعاونوا على البر والتقوى"، بما يشمل تبادل الخبرات، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتبني سياسات مستدامة لإدارة الموارد المائية. كما أن هذه القيم المقاصدية توفر إطاراً توجيهياً لتشكيل ثقافة بيئية مستدامة داخل المجتمع، تعزز من وعي الأفراد والمؤسسات بأهمية ترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الحيوية.

2-1 قيمة العدل

يعدّ العدل قيمة مقاصدية مركزية في الشريعة الإسلامية، وهو مبدأ شامل يمتد أثره إلى مختلف المجالات، ومنها المجال البيئي. فالعدل يقتضي توزيع الموارد المائية والبيئية توزيعا منصفا بين الأفراد والمجتمعات، بحيث لا يستأثر بها فئة على حساب أخرى، ولا يستهلك مورد بطريقة تضر بالآخرين أو تحرم الأجيال المقبلة من حقها المشروع فيه. ويظهر هذا البعد المقاصدي في نصوص شرعية عديدة، من أبرزها قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾ [النحل: 90]. ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل التغير المناخي، وشحّ المياه، وتدهور الغابات، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال سياسات عادلة توازن بين حاجات التنمية وحقوق البيئة وحقوق الإنسان. كما أن العدل يفرض على الدول الغنية التي تتحمل النصيب الأكبر من التلوث الصناعي أن تساهم بقدر أكبر في إصلاح ما أفسدته، دعما للدول الفقيرة التي تعاني أكثر من آثار التغير البيئي رغم محدودية إسهامها في أسبابه [2].

---

[1] الحبيتري نبيلة، أمن الموارد المائية في الجزائر الواقع والمستقبل، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد04، العدد1، السنة 2017م، ص 165-166.

[2]- أنظر: هالة أحمد الرشيدي، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الانسان: المبادئ الحاكمة والجهود الدولية لتحقيقها، https: ///hrightsstudies.sis.gov.eg

2-2 قيمة المسؤولية

المسؤولية قيمة أصيلة في البناء المقاصدي للشريعة، إذ تحمّل الإنسان أمانة الاستخلاف في الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [هود: 61]. وهذه المسؤولية تقتضي أن يكون سلوك الإنسان تجاه البيئة قائما على الوعي بأن الموارد التي بين يديه ليست ملكا مطلقا له، وإنما هي وديعة يجب صيانتها وإدارتها برشد.

وفي مواجهة التحديات البيئية الراهنة، تتمثل المسؤولية في الحد من أنماط الاستهلاك المفرط، واعتماد أساليب إنتاج تراعي المعايير البيئية، والعمل على الحد من التلوث والنفايات. كما تشمل المسؤولية المجتمعية نشر الوعي البيئي في المناهج التعليمية والخطاب الديني والإعلامي، بما يضمن تنشئة أجيال تدرك أن الحفاظ على البيئة ليس ترفا، بل هو واجب ديني وأخلاقي. ومن هنا، تتحول المسؤولية من مجرد التزام فردي إلى التزام جماعي وسياسي، يفرض على الحكومات والمؤسسات وضع استراتيجيات واضحة لإدارة الموارد الطبيعية وصيانتها وفق مقاصد الشرع.

2-3 قيمة التعاون

التعاون قيمة مقاصدية كبرى، تقوم على مبدأ التكافل بين الأفراد والمجتمعات والدول، وقد نص القرآن الكريم على ذلك بقوله: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾ [المائدة: 2]. وفي المجال البيئي، يمثل التعاون ضرورة لا غنى عنها، لأن التحديات البيئية بطبيعتها عابرة للحدود؛ فالتلوث الجوي لا يتوقف عند حدود دولة معينة، وشح المياه أو التصحر يؤثر في استقرار مناطق بأكملها.

ومن هذا المنطلق، فإن التصدي للأزمات البيئية العالمية —مثل التغير المناخي وندرة المياه والتلوث البحري— يتطلب تنسيقا دوليا وإقليميا، يقوم على تقاسم المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات، ووضع خطط مشتركة لمواجهة المخاطر. وعلى الصعيد العربي، يصبح التعاون أكثر إلحاحا في ظل ما يواجهه العالم العربي من أزمة مياه متصاعدة وتدهور في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يفرض تبني سياسات تكاملية بين الدول العربية في استثمار الموارد المشتركة، كالمياه الجوفية والأنهار العابرة للحدود. ومن ثم فإن قيمة التعاون تمثل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة البيئية وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة [1].

3-آليات ترشيد استهلاك المياه

إن قضية ترشيد استهلاك المياه من أبرز التحديات البيئية والاقتصادية في عصرنا الحاضر، إذ لم يعد الحديث عن الوفرة المائية أمرا مسلّما به، بل أصبح شحّ الموارد وتزايد الطلب دافعا للبحث عن آليات عملية تضمن الاستدامة وتحافظ على هذا المورد الحيوي للأجيال القادمة. ومن أبرز هذه الآليات ما يلي:

[1] عبد الجليل مفتاح، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد8، العدد 12، السنة2016م، ص 14-15.

أولاً: الآليات التشريعية والقانونية: يتعين على الدول أنظمة صارمة لترشيد استخدام المياه، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستعمال المنزلي، من خلال سن قوانين تحد من التبذير، وتفرض معايير جودة على المنشآت المائية، وتلزم المؤسسات الزراعية والصناعية باستخدام تقنيات حديثة تقلل من الهدر. كما يشمل ذلك تشجيع السياسات المائية العادلة التي تكفل وصول الماء للجميع بعدالة وشفافية. كما ينبغي تعزيز آليات الرقابة والمتابعة لضمان تنفيذ تلك القوانين بفعالية، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين. ويعدّ الاستثمار في البنية التحتية المائية، من شبكات نقل وتخزين ومعالجة، جزءًا أساسيًا لضمان استدامة الموارد المائية وتحسين مردودها على المدى الطويل.

ثانياً: الآليات التقنية والتكنولوجية، إذ تعتبر التقنيات الحديثة من أبرز أدوات ترشيد المياه، مثل أنظمة الري بالتنقيط والرش الحديثة التي تقلل الاستهلاك مقارنة بالطرق التقليدية، ومعالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الري والصناعة، فضلا عن تطوير الأجهزة المنزلية الموفرة للمياه، كالحنفيات المزودة بحساسات، وآلات الغسيل ذات الكفاءة العالية. كما يُسهم اعتماد أنظمة المراقبة الذكية المبنية على الحساسات والذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن التسربات، ورفع كفاءة توزيع المياه. إضافة إلى ذلك، يتيح استخدام العدادات الذكية تتبّع الاستهلاك بدقة وتحفيز الأفراد والمؤسسات على ترشيد استخدام المورد المائي بشكل مستدام.

ثالثا: الآليات الاقتصادية، من خلال اعتماد سياسة تسعير عادلة للمياه تراعي العدالة الاجتماعية، وتشجع في الوقت ذاته على ترشيد الاستهلاك. كما يمكن للدول تقديم حوافز ضريبية أو دعم مالي للأفراد والمؤسسات التي تعتمد على تقنيات توفير المياه، مما يعزز وعيهم بأهمية الاقتصاد في الاستهلاك. كما يُعدّ استخدام آليات الغرامات والرسوم التصاعدية وسيلة فعّالة للحد من الاستعمال المفرط للمياه، إذ يدفع ذلك المستهلكين إلى مراجعة سلوكهم الاستهلاكي. وإلى جانب ذلك، تُسهم برامج الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية المائية وتحسين خدمات التوزيع، بما يضمن إدارة أكثر كفاءة لهذا المورد الحيوي.

رابعاً: الآليات التربوية والثقافية، حيث يعد نشر الوعي المجتمعي ضرورة قصوى لترسيخ ثقافة ترشيد المياه. ويتحقق ذلك عبر إدماج موضوعات التربية البيئية في المناهج الدراسية، وتنظيم حملات توعوية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب دور المؤسسات الدينية في تذكير الناس بالقيمة الشرعية والأخلاقية للماء. كما يسهم إشراك جمعيات المجتمع المدني في المبادرات الميدانية، مثل حملات النظافة وترشيد الاستهلاك، في تعزيز السلوك الإيجابي تجاه الموارد المائية. إضافة إلى ذلك، يساعد تبنّي الأنشطة المدرسية والجامعية المرتبطة بالبيئة —كالمسابقات والمشاريع التطبيقية — في تحويل الوعي النظري إلى ممارسات عملية راسخة.

خامساً: الآليات المجتمعية والتشاركية، إذ ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات البيئية في مراقبة الاستهلاك والتبليغ عن التجاوزات، وإطلاق مبادرات تطوعية للحفاظ على المياه، مثل حملات تنظيف الأودية والآبار، أو مشاريع الحصاد المائي في المناطق الجافة. كما أن إشراك المواطنين في وضع السياسات وتنفيذها يضمن قدرا أكبر من الالتزام والفعالية كما يساهم اعتماد المقاربة التشاركية بين الدولة والمجتمع في تعزيز الشعور بالملكية

الجماعية للموارد المائية، بما يدفع الأفراد إلى احترامها والمحافظة عليها. ولا يقلّ عن ذلك أهميةُ دعمِ المبادرات المحلية الصغيرة، التي غالبًا ما تكون أكثر قدرة على الوصول إلى الناس وتغيير سلوكهم اليومي تجاه الماء.

سادساً: الآليات البحثية والعلمية، وذلك عبر تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بتقنيات تحلية المياه، وسبل مواجهة التغيرات المناخية التي تؤثر على الموارد المائية، وتطوير بدائل زراعية وصناعية أقل استهلاكا للمياه. كما أن التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية يفتح آفاقا أوسع لابتكار حلول ناجعة ومستدامة وبذلك تصبح المعرفة العلمية ركيزة أساسية في صناعة القرار المائي، إذ تتيح بيانات دقيقة ونماذج توقع تساعد صناع السياسات على التخطيط الرشيد للموارد. كما يسهم دعم البحث العلمي في بناء كوادر متخصصة قادرة على ابتكار حلول محلية تتناسب مع خصوصيات كل بيئة، مما يعزز قدرة المجتمعات على مواجهة تحديات الندرة المائية بفعالية واستدامة[1].

الخاتمة: نتائج البحث:

يقدّم هذا الجزء أهم ما توصّل إليه البحث بعد دراسة قيمة ترشيد الماء من جوانبها الشرعية والبيئية. وقد سمحت المعالجة بالكشف عن دلالات واضحة تسهم في فهم هذه القيمة وتطبيقها. وفيما يلي أبرز النتائج.

–أثبتت الدراسة أن المقاربة المقاصدية تقدّم رؤية شمولية لترشيد الموارد تتجاوز حدود الأحكام الجزئية. فهي تربط الأحكام بروحها وغاياتها الكبرى، بما يعزز تحقيق المصلحة الإنسانية وحماية الكون. ومن خلال هذا المنظور، يصبح ترشيد الماء ممارسة شرعية ومقاصدية ذات بعد حضاري.

–يتبيّن أن الترشيد يمثل قيمة حضارية وإنسانية مشتركة تجمع بين التعاليم الإسلامية والمقاربات البيئية الحديثة. ويسهم هذا التقاطع في توفير أرضية ملائمة للحوار والتعاون بين الثقافات والأنظمة المختلفة. ويمكن لهذه القيمة المشتركة أن تشكل أساسًا لمواجهة التحديات المائية العالمية.

–تفعيل قيم الترشيد يُعد مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود العلماء والمربين والمشرعين ومؤسسات المجتمع المدني. ويؤدي هذا التكامل إلى بناء وعي بيئي راسخ يستند إلى مقاصد الشريعة. كما يعزز قدرة المجتمع على تبني سلوكيات مستدامة تحفظ الماء وتضمن استمراره للأجيال القادمة.

المصادر والمراجع:

1. ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة: دار الدعوة.
2. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة
3. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، بيروت: عالم الكتب، 2008م.
4. أسامة إفراح، سيناريوهات ندرة المياه في العالم وتداعياتها على السياسة المائية في الجزائر، المجلة الجزائرية

[1] أنظر: الصادق كرشيد، إدارة المياه في الشريعة الاسلامية، مجلة الحقيقة، المجلد6 العدد 1، السنة 2007، ص18-19، وسميحة يونس، آليات ترشيد الاستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية، آفاق العلوم، المجلد1، العدد1، السنة2016م ص 207-208.

للسياسة العامة، المجلد2، العدد1، السنة 2014م.
5. البخاري، الجامع الصحيح، ط1، بيروت، دار طوق النجاة.
6. الترمذي، سنن الترمذي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.
7. الحبيتري نبيلة، أمن الموارد المائية في الجزائر الواقع والمستقبل، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد04، العدد1، السنة 2017م.
8. الخوارزمي، المغرب في ترتيب المعرب، بيروت: دار الكتاب العربي.
9. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية
10. ديليمي عبد الحميد، قراوي حمزة، تلوث الماء وانعكاساته على صحة الانسان، مجلة الباحث الجامعي، المجلد12، العدد1، السنة2016م.
11. سميحة يونس، آليات ترشيد الاستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية، آفاق العلوم، المجلد1، العدد1، السنة2016م.
12. الصادق كرشيد، إدارة المياه في الشريعة الاسلامية، مجلة الحقيقة، المجلد6 العدد 1، السنة 2007،
13. عبد الجليل مفتاح، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد8، العدد 12، السنة2016 م.
14. عبد الحميد المجالي، مبادئ ترشيد استهلاك المياه في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد32، العدد2، السنة2005م.
15. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، 1979 م.
16. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
17. محمد أحمد القياتي، مقصد حفظ الماء في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 20، سنة 2016م.
18. محمد أحمد يعقوب رشيد، قيم ترشيد الاستهلاك في السنة النبوية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد43، الملحق4، 2016م.
19. محمد الهادي عفيفي، أصول التربية الإسلامية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1970م.
20. محمود بندر علي. الرؤية الفقهية للحفاظ على مصادر المياه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.
21. ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.